

Distr.: General
12 July 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون
البند ٦٧ (ف) من القائمة الأولية*
نزاع السلاح العام والكامل

توطيد السلام من خلال تدابير عملية لنزع السلاح
تقرير الأمين العام**

موجز

يتناول هذا التقرير الأنشطة العملية لنزع السلاح التي تضطلع بها الدول، ومن بينها الأنشطة التي يضطلع بها فريق الدول المهتمة بالتدابير العملية لنزع السلاح والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية، في سياق تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه الذي عقد في نيويورك في شهر تموز/يوليه ٢٠٠١.

* A/57/50/Rev.1

** يرجع تأخر تقديم الوثيقة إلى ضرورة إعادة ترتيب النص وتنسيقه نظراً للتداخل بين القرارات الثلاثة المختلفة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة المتخذة في الدورة السادسة والخمسين.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
٣	٢-١	أولا - مقدمة
٣	٤-٣	ثانيا - فريق الدول المهتمة بالتدابير العملية لترع السلاح
٤	١١-٥	ثالثا - الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على مساعدة الأمم المتحدة
٤	٥	ألف - كمبوديا
٤	٨-٦	باء - بابوا غينيا الجديدة
٥	١١-٩	جيم - سري لانكا
٥	١٥-١٢	رابعا - المبادرات الإقليمية والمبادرات دون الإقليمية
٥	١٣-١٢	ألف - منظمة الدول الأمريكية
٦	١٥-١٤	باء - منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
٦	١٦	خامسا - خاتمة

أولا - مقدمة

مناقشة مسائل السياسات العامة المتصلة بتلك المشاريع؛

تبادل المعلومات عن الدروس المستفادة في ميدان نزع السلاح عمليا ونشر تلك المعلومات بين البلدان المهتمة بالأمر؛

التشجيع على مواءمة التشريعات الوطنية من أجل رصد الاتجار غير المشروع بالسلاح عبر الحدود؛

التركيز على الاقتراحات "العملية" ذات الأهداف الواقعية القابلة للتحقيق التي يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على السكان المتضررين؛

العمل على أن تكون المساهمات المالية والسياسية مساهمات تطوعية محدودة في نطاقها بشكل واضح.

٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض قدم أعضاء الفريق إلى الأمم المتحدة مساعدة مالية من أجل إيفاد بعثات إلى البلدان التالية لتقصي الحقائق والتقييم: بابوا غينيا الجديدة وسري لانكا وسيراليون وكمبوديا وكينيا. وعقد الفريق أيضا خمسة اجتماعات قدمت له فيها إحاطات بشأن: تنفيذ مشروع جمع الأسلحة من نيجيريا، بالنيجر؛ وبعثات الأمم المتحدة لتقصي الحقائق الموفدة إلى بابوا غينيا الجديدة وسري لانكا وكينيا؛ وبعثة تقييم عملية نزع السلاح الموفدة إلى سيراليون. وخلال الفترة نفسها نظر الفريق أيضا في إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية بشأن مشاريع نزع السلاح عمليا المضطلع بها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف وتناول مبادرة ثقافة السلام ونزع السلاح التي تضطلع بها حاليا إدارة شؤون نزع السلاح بالتعاون مع منظمة نداء لاهاي من أجل السلام غير الحكومية.

١ - شجعت الجمعية العامة، في قرارها ٥٦/٢٤ عين المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والمعنون "توطيد السلام من خلال تدابير عملية لتزع السلاح" الدول الأعضاء، بما في ذلك فريق الدول المهتمة بالتدابير العملية لتزع السلاح، على أن تؤازر الأمين العام في استجابته لطلبات الدول الأعضاء المتعلقة بجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدميرها في حالات ما بعد الصراع. وطلبت أيضا من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يأخذ في الاعتبار الأنشطة التي تضطلع بها مجموعة الدول المهتمة في هذا الصدد.

٢ - ويقدم هذا التقرير نزولا على ذلك الطلب. وهو يوفر لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها الدول، بما في ذلك فريق الدول المهتمة بالتدابير العملية لتزع السلاح والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في ميدان التدابير العملية لتزع السلاح، خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٢.

ثانيا - فريق الدول المهتمة بالتدابير العملية لتزع السلاح

٣ - أنشئ فريق الدول المهتمة بالتدابير العملية لتزع السلاح في آذار/مارس ١٩٩٨ عملا بقرار الجمعية العامة ٣٨/٥٢ زاي المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وتشمل أهداف الفريق ما يلي:

١ - دراسة أي مشاريع مُحكَّمة لتزع السلاح عمليا وتوفير الدعم المشترك، حيثما تسنى، لتلك المشاريع لا سيما وقت قيام البلدان المتأثرة بوضعها واستهلاكها؛

ثالثاً - الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على مساعدة الأمم المتحدة

ألف - كمبوديا

٥ - في متابعة لبعثة تقصي الحقائق التي زارت كمبوديا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (انظر A/56/182، الفقرات ١٤ إلى ١٦)، أوفدت إلى كمبوديا في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تحت قيادة إدارة شؤون نزع السلاح بعثة ثانية ضمت ممثلين عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمثل الهدف من البعثة الثانية في متابعة الجهد الأولي الذي بذل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ لجمع المعلومات وتحديد مدى إمكانية التوسع بقدر أكبر في مشاركة الأمم المتحدة في مشاريع جمع الأسلحة التي بدأت حكومة كمبوديا تنفيذها بالفعل بمساعدة مقدمة من الاتحاد الأوروبي وحكومة اليابان. وكان من المقرر، أيضاً، أن يجري النظر في مسألة صياغة وإعداد وثيقة مشروع يدعم المبادرات الوطنية لجمع الأسلحة، وذلك في ظل التشاور التام مع جميع السلطات الوطنية والإقليمية المختصة ووكالات الأمم المتحدة، ومع مراعاة آراء المجتمع المدني. وقد صيغت تلك المبادرة في سياق تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه (تموز/يوليه ٢٠٠١)، فضلاً عن برامج "الأسلحة مقابل التنمية" التي اضطلعت بها إدارة شؤون نزع السلاح في بلدان أخرى.

باء - بابوا غينيا الجديدة

٦ - في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بعث الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة بطلب رسمي إلى الأمم المتحدة يلتمس فيه المساعدة على تنفيذ اتفاق بوغانفيل

للسلام مع التركيز بوجه خاص على جمع الأسلحة والتخلص منها. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ رد الأمين العام بموافقة مجلس الأمن (S/2001/1028)، بالإيجاب على طلب حكومة بابوا غينيا الجديدة الذي أيدته أطراف اتفاق بوغانفيل (S/2001/988).

٧ - وتبعاً لذلك، أوفدت، إلى بوغانفيل، في الفترة من ١ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات تحت قيادة إدارة شؤون نزع السلاح. وأسندت إلى البعثة مهمة القيام، في ظل التشاور مع الموقعين على اتفاق بوغانفيل للسلام ومكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل وأعضاء فريق مراقبة السلام وغير ذلك من العناصر الفاعلة في هذا المضمار، بتحديد أفضل الوسائل التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن تيسر توفير الدعم الفني اللازم لموالات تنفيذ خطة التخلص من الأسلحة والتحقق من تنفيذها على النحو المبين في اتفاق السلام^(١). ويتمثل الهدف من هذه المبادرة في كفالة استمرار الزخم الذي كان يميز آنذاك جهود جميع الأطراف الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام وضمان أن يسهم تسليم المقاتلين السابقين لأسلحتهم في إفساح المجال لاستمرار أنشطة بناء السلام فيما بعد الصراع في بوغانفيل.

٨ - وأوصت البعثة بتقديم دعم إضافي إلى عملية بوغانفيل للسلام مع التركيز بوجه خاص على تعزيز تنفيذ خطة التخلص من الأسلحة. وفي هذا الصدد رأت البعثة أن المنظمة بمساعدتها لجميع الأطراف المعنية الرئيسية، يمكن أن تؤدي دوراً مفيداً وذلك بالنهوض بجهود السلام والمصالحة من خلال حملة توعية جماهيرية قوية وتوفير مساعدة تعبوية ومالية إضافية لعمليات المصالحة المحلية. وخلصت البعثة أيضاً إلى إنه بالإضافة إلى جهود السلام والمصالحة تلك تتوفر في بوغانفيل فرصة موازية لتطبيق نهج وقائي لنزع السلاح، يمكن أن يشمل تعزيز ثقافة السلام والتثقيف في مجال السلام ونزع السلاح وتمكين الجماعات النسائية وغيرها من

قدمتها البعثة التوصية بضرورة الاستناد إلى التدابير الهامة المتخذة بالفعل من أجل تعزيز دور الشرطة فضلا عن ضرورة إشراك الوكالات الحكومية المختصة والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني على الصعيد الوطني في هيئة تنسيق وطنية تكون مسؤولة عن توجيه السياسات العامة، مما يشمل وضع خطة عمل وطنية لسري لانكا من أجل التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في البلد. الأمر الذي من شأنه أن يمكن الجهات المعنية الوطنية الرئيسية من وضع صيغ تفاهم مشتركة والانخراط في السعي بشكل منهجي وشامل التماساً لحلول ناجعة للخطر الذي تشكله تلك الأسلحة.

رابعا - المبادرات الإقليمية والمبادرات دون الإقليمية⁽³⁾

ألف - منظمة الدول الأمريكية

١٢ - قررت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، في دورتها العادية الثانية والثلاثين، عقد اجتماع سنوي بشأن اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة واستعراض حالة تنفيذ العناصر الوطنية والإقليمية والعالمية من برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهو البرنامج المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه (تموز/يوليه ٢٠٠١). وقررت أيضا الجمعية العامة لمنظمة البلدان الأمريكية عقد حلقة دراسية بشأن التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها وإدارة مخزونها وتدميرها وشجعت الدول الأعضاء على التوقيع أو التصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار

المنظمات المحلية التي يمكنها مباشرة أنشطة فض الصراع في جميع أنحاء الجزيرة.

جيم - سري لانكا

٩ - تلبية لطلب الحكومة المنتخبة حديثا وفي متابعة لزيارة سابقة قام بها وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح لكولومبو، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أذن الأمين العام بإيفاد بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات إلى سري لانكا. وتولت إدارة شؤون نزع السلاح قيادة البعثة التي ضمت ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن فريق الأمم المتحدة القطري في سري لانكا.

١٠ - وزارت البعثة سري لانكا، في الفترة من ١١ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، وأسندت إليها مهمة القيام، في ظل التشاور مع حكومة سري لانكا وسائر الجهات الفاعلة في هذا المضمار على الصعيدين الوطني والمحلي، بتحديد مدى إمكانية تنفيذ برنامج لجمع الأسلحة في المناطق التي عينتها الحكومة. ويتمثل الهدف من ذلك البرنامج في التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في البلد بتصميم وتنفيذ أنشطة مناسبة تهدف إلى بناء قدرات محلية والنهوض بالتنمية وتحسين وسائل السلامة والأمن في المجتمعات المحلية المستهدفة. ولم تكن الحالة في الجزئين الشمالي والشمالي الشرقي من البلد مدرجة في نطاق الصلاحيات المحددة للبعثة.

١١ - وقد لاحظت البعثة ضمن ما لاحظته أن النجاح في معالجة مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة وسوء استخدامها في سري لانكا يتوقف إلى حد كبير على عاملين ألا وهما تحقيق تسوية دائمة للصراع المسلح وتوطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي الاقتصادي بشكل ملموس في جميع أنحاء البلد. ومن بين التوصيات الأكثر تحديدا التي

هذه الوثيقة في آسيا الوسطى حيث نظم، على الصعيد الوطني، سلسلة من حلقات العمل التدريبية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة أعقبها اجتماع إقليمي في ألماني، كازاخستان، في أيار/مايو ٢٠٠٢.

١٥ - ومن المتوقع أن تتبادل الدول الأعضاء في المنظمة، خلال عام ٢٠٠٢، معلومات إضافية عن إدارة المخزون وإجراءات الأمن وأن تجري أول عمليات تبادل سنوية بشأن واردات المنطقة وصادراتها، مما يشمل معلومات عن كميات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي اعتبرت بمثابة فائض أو التي تم الاستيلاء عليها وتدميرها.

خامسا - خاتمة

١٦ - تصديا للخطر الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة أقر برنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه المبادرات التي اضطلع بها في الماضي، كما اتجه إلى تشجيع زيادة تعزيز التدابير العملية لترع السلاح على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي. وكما يتبين من التقرير، فإن الدول، بما في ذلك فريق الدول المهتمة بالتدابير العملية لترع السلاح، والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية تستجيب لبرنامج العمل.

الحواشي

- (١) للاطلاع على التفاصيل فيما يتعلق بالبعثتين الموفدتين إلى سيراليون وكينيا انظر A/57/209.
- (٢) S/2001/988، الضميمة، الجزء هاء؛ انظر أيضا A/56/182، الفقرة ٢٧.
- (٣) للاطلاع على تفاصيل المبادرات الإقليمية والمبادرات دون الإقليمية في أفريقيا، انظر A/57/209.

بها بصورة غير مشروعة المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، قررت اللجنة الاستشارية المنشأة في إطار اتفاقية البلدان الأمريكية أنفة الذكر زيادة التنسيق مع سائر الهيئات الدولية بغية تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

١٣ - ومن ثم، ففي هذا السياق تمثل النشاط الرئيسي للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة استعمال المخدرات، على امتداد العام الماضي، في توفير المعلومات وعقد حلقات دراسية تدريبية في جميع أنحاء المنطقة بهدف تشجيع اعتماد اتفاقية منظمة البلدان الأمريكية المتعلقة بالأسلحة النارية والقواعد النموذجية التي وضعتها اللجنة المذكورة لمراقبة الأسلحة النارية. وقد نظمت الحلقات الدراسية بالتنسيق مع اللجنة الاستشارية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية وبالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وشارك في تلك الحلقات الدراسية خبراء من عدد من الدول الأعضاء من بينها كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية.

باء - منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

١٤ - عقدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حلقة عمل إقليمية في فيينا، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، بهدف استعراض تنفيذ الوثيقة الصادرة عنها بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتقييم مدى أهميتها بالنسبة لجهود مكافحة الإرهاب. وخلال حلقة العمل استعرض المشاركون، أيضا، المعلومات التي جرى تبادلها في عام ٢٠٠٢ بشأن السياسات والممارسات الوطنية ومن بينها تطبيق نظم التوسيم الوطنية والضوابط الوطنية على صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعلى استيرادها وتصديرها وعلى ما يجري بشأنها من عمليات وساطة الوسائل الفنية لتدمير الأسلحة. وقد دعا، أيضا، مركز منع نشوب الصراعات التابع للمنظمة إلى تنفيذ